مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السادس ـ ديسمبر 2016

مساهمة السياسات الاقتصادية العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على مشكلة البطالة في الجزائر

General economic policies contribute to upgrade the operating segment and the elimination of the problem of unemployment in Algeria

أ.د.عزيزة بن سمينة، أ.مريم طبني، جامعة بسكرة ،الجزائر

تاريخ التسليم:(2016/04/24)، تاريخ القبول:(2016/11/27)

ملخص:

سنحاول من خلال هذه الورقة الإحاطة بمشكلة البطالة، والتي تعد إحدى المعضلات التي تواجه معظم دول العالم في الوقت الراهن، فهي مشكلة اقتصادية، نفسية، اجتماعية، وسياسية. والجزائر من بين الدول التي عانت ولا تزال من مشكلة البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها خلال التسعينات إضافة إلى الظروف الأمنية، هذه الظروف سمحت للبطالة بالامتداد في عمق المجتمع الجزائري، وبذلك أثرت تأثيرا بليغا في سياساتها. الاقتصادية، فعملت على احتوائها من خلال الاعتماد على المبادرات الفردية للبطالين، وتجسيدها في شكل مشاريع صغيرة ومتوسطة، حيث أثبتت التجارب فعالية هذا التوجه، غير أنه يقتضي ضرورة احتضان الدولة له.

Abstract

We will try through this briefing paper to the problem of unemployment, which is one of the dilemmas faced by most of the world at the present time, it is an economic problem, psychological, social, and political. And Algeria are among the countries that have suffered and still the problem of unemployment due to the economic crisis experienced during the nineties in addition to security conditions, these conditions have allowed unemployment to spill deep in the Algerian society, and thus influenced eloquent impact on economic policies, it worked to contain it by relying on individual initiatives to idle, and embodied in the form of small and medium projects, where experience has shown the effectiveness of this approach, however, it requires the need to embrace the state for him.

مقدمة:

باتت ظاهرة البطالة واحدة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، فهي ظاهرة اقتصادية، اجتماعية، وسياسية يترتب على وجودها آثار مجتمعية مدمرة على مختلف الأصعدة، ولعل أنه من أهم آثارها اندلاع الاضطرابات السياسية والاقتصادية الشديدة، التي قد تعصف باستقرار الدولة والمجتمع على حد سواء، والجزائر واحدة من دول العالم التي تعاني من هذه الظاهرة، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر، وما ينجر عنها من آفاق اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع.

ووفقا لدرسة مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي، فإن مسألة الفقر في الجزائر ترتبط أولا بالقدرة على الحصول على منصب عمل قبل التركيز على تدهور القوة الشرائية، خاصة وأن العاطل عن العمل في الجزائر لا يستفيد من أي تعويض أو حماية اجتماعية، لذلك سنحاول فيما يلي استعراض التجربة الجزائرية في مواجهة البطالة، ومن هذا المنطلق فقد حاولنا معالجة الإشكالية التالية:

- ***ما مدى مساهمة السياسات الاقتصادية العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على مشكلة البطالة في الجزائر؟***

وبغية إعداد دراستنا هذه، قمنا بتقسيمها إلى المحاور التالية:

أولا: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة.

ثانيا: التجربة الجزائرية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على البطالة.

ثالثا: آفاق قطاع التشغيل في الجزائر.

أولا: مفاهيم عامة حول التشغيل والبطالة.

قد كانت سياسة التشغيل دوماً جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما لا يتأتى إلا بتوفير فرص العمل لكل القادرين عليها والباحثين عنها، ووضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة، وإذا كان من الصعب في هذه العجالة استعراض مختلف الأبعاد والأهداف الرئيسية لسياسات التشغيل التي تم انتهاجها خلال الفترات السابقة والعمل بالتالي على الحد من ظاهرة البطالة، والتي كانت تحكمها عوامل وظروف من المؤكد أنها تختلف عن العوامل والظروف الحالية، بغض النظر عن نجاحها أو فشلها، فإنه يمكن القول أن أبعاد سياسة التشغيل الحالية متعددة

الجوانب، منها ماهو اجتماعي، منها ماهو اقتصادي ومنها ما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى (نور الدين،2011)، وبناءا عليه، فقد اكتسى موضوع البطالة أهمية كبيرة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن تحديد مفهوم للبطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمرا ليس سهلا، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس للعاطلين عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملي لهذا المصطلح تواجهه صعوبات كبيرة، وفيما يلي الإطار المفاهيمي له وكل ما يتعلق به.

تعريف ظاهرة البطالة: تعد البطالة من الظواهر الاجتماعية التي تنعكس بشكل سلبي على اقتصاد البلاد، ويدرس علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع خصوصا في الدول المصنعة البطالة للتعرف على أسبابها ولمساعدة الحكومة في تحسين سياستها العامة المؤثرة عليها، ويمكن تعريف البطالة كما جاء على لسان الدكتور عاطف عجوة بأنها: *"الحالة التي يكون فيها ص قادرا على العمل وراغبا فيه ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين"*(عبد الإله،2010)، وقد يبدو للوهلة الأولى من تعريف العاطل بأنه من لا يعمل، وهو التعريف الصحيح والكافي، ولكن الحقيقة هو أن التعريف غير كاف وغير دقيق، فليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلا، كما أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعتبر أيضا عاطلا، فدائرة من لا يعملون تعتبر أكبر بكثير من دائرة العاطلين عن العمل، فعند إعداد الإحصاءات الرسمية عن البطالة لا بد أن يجتمع شرطان أساسيان هما(صلاح الدين وحجيلة،2011):

- ن يكون قادرا على العمل، وبالتالي يخرج عن دائرة العاطلين كل من العجائز والمرضى.
- أن يبحث عن فرصة للعمل، وبالتالي يخرج بذلك من دائرة العاطلين كل من الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات، ممن هم في سن العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه.

كما يخرج أيضا عن هذه الدائرة بمقتضى هذا الشرط الأفراد القادرين عن العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه، لأنهم أحبطوا تماما نتيجة فشلهم السابق في الحصول على عمل، وكذا الذين لا حثون عن عمل، نتيجة لكونهم على درجة عالية من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل، وبناء عليه، يمكن تعريف العاطل عن العمل وفقا لمنظمة العمل الدولية بأنه: *""كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون الجدوى"*، في ضوء هذا التعريف، فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل:

- العمال المحبطين أي هؤلاء الذين ليأسهم من الحصول على عمل فقد تخلوا عن البحث عنه؛
- الأفراد الذين يعملون مدة اقل من الوقت الكامل، أي يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم مع رغبتهم في العمل وقتا كاملا؛
- لعمال الذين يتعطلون موسميا، ولكنهم خلال فترة مسح البطالة وعمل الإحصاء كانوا يعملون ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي وقطاع السياحة؛
- العمال الذي يعملون في أنشطة هامشية غير متسقة وغير مضمونة ويعملون لحساب أنفسهم عادة وهم ذوي دخول صغيرة جدا.

أنواع البطالة: هناك العديد من أشكال البطالة تتمثل فيما يلي(مصطفى، 2005):

- ***البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):*** وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل، وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة.
- ***البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):*** وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.
- ***البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):*** وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي، مما يؤدي إلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد، أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.
- ***البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):*** وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، فقد شهد بعض القطاعات الاقتصادية (قطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد، يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.
- ***البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):*** لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة، بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين

من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين، البأ ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

- ***البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):*** وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة، بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.
- ***البطالة المستوردة (Imported Unemployment):*** وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين، بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

باب تفشي البطالة: ل الحديثة أسباب طالة إلى مايلي(المغازي،2005،ص21):

- ***الزيادة السكانية***: حيث أن تزايد عدد السكان يسبب الضغط على موارد الدولة، ومن ثم فمن الصعب تحقيق فرص عمل لهذه الأعداد المتزايدة.
- ***ندرة الموارد الاقتصادية***: أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين عن العمل، خاصة مع التحولات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يشكل عبئا إضافيا على الدولة في تمويل عمليات التنمية.
- ***عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين من الجامعات***: فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة، ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.

1- *آثار البطالة*: عتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع كان، وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، وفيما يلي أهم هذه الآثار:

الآثار الاقتصادية: سر هذه الآثار على العموم في النقاط التالية (أبوالجود،2013):

- در لأهم مورد من موارد المجتمع ألا وهو الموارد البشرية، حيث أن رأس المال البشري تتدهور إنتاجيته ويقل عمره الإنتاجي إن كان عاطلاً؛

- البطالة على حجم الإنتاج والناتج القومي، يقل الدخل وينخفض مستوى المعيشة وتضعف القوة البشرية؛
- ذا كان العاطلون عن العمل من المتعلمين، فإن عطالتهم تعني هدر لموارد المجتمع المخصصة للإنفاق على التعليم، والتي كان من الممكن صرفها على جوانب أخرى تنموية.

✍ ***<u>الآثار الاجتماعية والسياسية</u>***: للبطالة أيضا أثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءا وخطورة عن الآثار الاقتصادية، بل أن هذه الآثار تنعكس بعد ذلك في شكل أثار اقتصادية خطيرة، ومن بين هذه الآثار نذكر مايلي(عفون، 2010، ص ص.14-15):

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباطا وتأثيرا مباشرا على معدلات الجريمة في المجتمع، وكما هو ـف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع، إما بسبب معالجتها أو ـُجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم، ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال.
- وحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثيرا على ارتفاع المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل، والتي تكون عبئا ـى الموارد الاقتصادية من جهة، وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.
- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين الأفراد العاطلين عن العمل، التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق، وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية، كالتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الآخلاقي.
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين، حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك، وهو يترك أثارا سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور.
- ـراب الأوضاع إجمالا، مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها، ضف إلى ذلك ضعف درجة المشاركة السياسية.
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة تجاه الوطن وأفراد المجتمع.

ثانيا: التجربة الجزائرية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على البطالة.

حققت الجزائر تراجعا مهما ي معدلات البطالة بداية ثمانينات القرن الماضي، إلا أن ل عاد مجددا لسوق العمل وتفاقم تدريجيا بداية من النصف الثاني من سنوات الثمانينات، وهذا بعد أزمة النفط التي زعزعت هيكل الاقتصاد وأثبتت هشاشته، إلى جانب فشل خطط التنمية القائمة على التخطيط المركزي التي أدخلته في دائرة الاختلالات الاقتصادية من مديونية وتضخم وغيرها من المشاكل، وجرت به في دوامة الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية، والتي نتج عنها غلق وتصفية الكثير من المؤسسات وتسريح عمالها، النتيجة معدلات بطالة عالية قاربت معدلا البطالة التي سادت سنوات الستينات، والتي ترجمت الاختلال في سوق العمل.

ن هذه الوضعية سرعان ما تغيرت، حيث شهدت الجزائر تراجعا مهما في معدلات البطالة خلال العشرية الأخيرة، وهذا نتيجة البرامج التي سطرتها الدولة، إلى جانب الاستثمارات التي ساهمت في توفير مناصب الشغل وامتصاص أعداد هائلة من العاطلين، دون أن ننسى مختلف برامج وأجهزة التشغيل التي وضعتها الدولة، لكن في نفس الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة، أن فئة الشباب وخاصة حاملي الشهادات هي الفئة الأكثر معاناة من البطالة (مسعودي ،وصالح،2012) ، فنظرا لتفاقم ظاهرة البطالة وما ينتج عنها من انحرافات ى المستوى الاجتماعي، لجأت الحكومة الجزائرية إلى التفكير في تقنين العديد من البدائل المتاحة لكل الفئات لفتح مناصب شغل ومؤقتة، وذلك من خلال إنشاء العديد من البدائل والأجهزة ووكالات التشغيل كإستراتيجية على المدى القصير والمتوسط، فضلا عن مناصب غل المنتظر استحداثها من النمو الاقتصادي في كل القطاعات، وفيما يلي أهم الجهود الجزائرية في هذا المجال:

1- *برامج لتشغيل الممولة من قبل الدولة*:

كثفت السلطات العمومية تدابير ترقية الشغل وضاعفت من عددها (من خلال نشاطات ومناصب شغل مؤقتة وبرامج الدعم الاجتماعي) خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014، وذلك قصد الاستجابة للاحتياجات المتعددة للجماعات المحلية وللفئات غير المؤهلة ومن لديهم أيضا مستويات بسيطة، والذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة إلى 30 سنة (بلقاسم،2011)، وفيما يلي أهم هذه البرامج:

✍ ***نامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL)***: يهدف هذا البرنامج إلى توظيف الشباب البطال الذي لا يتوفر على مؤهلات في مناصب شغل مؤقتة، ناتجة عن أشغال أو خدمات في إطار المنفعة العمومية، بناءا على الاحتياجات المعبر عنها من طرف كل من الجماعات المحلية والمصالح التقنية للقطاعات وكذا الشركاء الآخرين في مجال التنمية المحلية، المعنيون بهذا البرنامج هم الشباب (الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة) بدون مؤهلات والذين من خلال إدماجهم في عالم الشغل يتحسن مستوى معيشتهم بابتعادهم عن عالم البطالة واكتسابهم لقيم معنوية وذاتية.

✍ ***ج أشغال المنفعة العامة ذات الاشغال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO)***:

.ف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي، من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية، كما يهدف أيضا إلى تشجيع وتنمية مفهوم ***المقاولة الصغيرة*** المحلية، إذ يتعلق الأمر في الحقيقة بمرافقة الشباب العاطل عن العمل وتوجيههم نحو التكفل الذاتي، عن طريق استحداث نشاطات مصغرة ذات قيمة مضافة عالية، سواء كان ذلك على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي (وكالة التنمية الاجتماعية،2013).

✍ ***برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE)***: يتمثل هذا البرنامج في إدماج الشباب الحائزين على شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية لأول مرة، بحيث تم تخصيص موارد هامة في إطار البرنامج العادي والبرنامجين الخاصين بتطوير مناطق الهضاب العليا والجنوب، ابتداء من سنة 1998.

✍ ***جهاز الإدماج المهني***: هو جهاز مسير بأحكام المرسوم التنفيذي رقم (08-126) المؤرخ في 2008/04/19، ويتم تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل والمديريات الولائية، ما يتكفل بجميع المؤسسات للمساهمة في تخفيض نسبة البطالة(بلقاسم،2011).

2- *برامج التشغيل المعتمدة على دعم المبادرات الذاتية*:

ـ هذه البرامج لخلق مناصب شغل في مختلف المؤسسات وفي مختلف الأنشطة، وان تكون مسيرة من قبل أصحابها ومدعمة بنسب كبيرة من قبل خزينة الدولة، بالإضافة إلى المساهمة الشخصية، ومن بين الأجهزة المشرفة على تنفيذ هذه البرامج ما يلي:

✍ ***الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)***: أنشأت هذه الوكالة سنة 1996، وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء

مؤسسة، حيث يستفيد الشاب صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعه من مايلي:

- مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين)؛
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

وقد ضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتختص بالمهام الرئيسية الآتية:

- تدعم وتقدم الإستشارة وترافق الشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلاف التي يضعه الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال، وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

- دفع تأمين من البطالة ومراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا؛
- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل ؛
- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين يمكنهم الاستفادة من إعانة تتراوح

بين 500.000دج و1.000.000 دج بمساهمة شخصية بـ 1% أو 2% من كلفة استثمار تصل إلى 10 ملايين دينار جزائري، ويتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل مراكز دعم العمل الحر، حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر سنة 1998 ويبلغ عددها حاليا 49 مركزا.

✍ ***الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)***: أنشأت في سبتمبر من سنة 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، وتقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (الطلب، العرض ومحدداتهما) للوصول إلى أفضل تكامل بين الآليتين، كما أنها تلعب دورا استشاريا، من حيث تشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط، وبذلك، فإنها تقوم بالمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف، بمعنى التسويق في مجال التشغيل، ونشير إلى أنه قد تم إنشاء وكالات جهوية في كل ربوع الوطن، ن أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة، قصد تسهيل مهمة تداول المعلومة التي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة للتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة (هلال وعلي،2011).

✍ ***الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)***: تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم (04-14) الصادر في 22 جانفي 2004، وسيلة للكفاح ضد البطالة والهشاشة، بهدف تنمية القدرات الشخصية للشباب، للتكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء نشاطهم، وتملك الوكالة هيئة تحت اسم "***صندوق الضمان للقروض المصغرة***" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة، لذا ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذجا تنظيميا لا مركزيا، وذلك بإنشاء 49 تنسيقية ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن، لدعمه بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، والقرض المصغر هو قرض يتم تسديده في مدة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا (1 إلى 5 سنوات) ويسمح بشراء أجهزة ومواد أولية للشروع في ممارسة نشاط أو مهنة، ويوجه إلى المواطنين بدون دخل أو إلى ذوي الدخل الغير دائم والغير منتظم، وكذا إلى النساء الماكثات في البيوت، كما يهدف إلى دماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المعنيين عبر إنشاء نشاطات للإنتاج والخدمات (الوكالة الوطنية لتسيير القرض،2013).

✍ ***الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)***: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم (01-282) الصادر في 24 سبتمبر 2001، وللوكالة طابع إداري ومدعمة بشخص معنوي واستقلالية مالية، وتختص بالمهام التالية (المرسوم التنفيذي رقم (01-282)،2001):

- استقبال، نصح ومرافقة المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية؛
- إعلام المستثمرين خصوصا عبر الويب بفضاءاتها المخصصة بالترقية وبمختلف نقاط الاستعلام في المناسبات الاقتصادية المنظمة بالجزائر وفي الخارج؛
- تطبيق الميزات التي تتضمنها الإجراءات التحفيزية على أساس المساواة وفي الآجال المحدودة؛
- على تنفيذ القرارات التحفيزية للاستثمار مع مختلف الهيئات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ)؛
- المساهمة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بالاشتراك مع القطاعات الاقتصادية المعنية؛
- وضع بورصة التعاون تحت تصرف أهم المستثمرين.

ثالثا: آفاق قطاع التشغيل في الجزائر.

يتطلب القضاء الجذري على مشكلة البطالة تنمية حقيقية شاملة، حيث أن هذا التوجه التنموي الشامل ينطوي على عناصر كثيرة منها النظر إلى عنصر العمل على انه طاقة يجب ستغل وليس على انه مشكلة، حيث أن هذا التوجه ينبهنا إلى الحاجة المستمرة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، الذي يمثل ضرورة حتمية للنمو المستقبلي والتنافسية العالمية، و ل سياسة التشغيل هي الهدف الأسمى للسياسات الاقتصادية الكلية الشاملة، بمعنى أن العمالة لا يجب أن ينظر إليها في إطار سياسة قطاعية، ولكن يجب التعامل معها خلال التنسيق والتكامل الفعال بين جميع السياسات الاقتصادية الشاملة، الهيكلية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، وهو جوهر التنمية الحقيقية الشاملة وأن التحول من الحلول الجزئية إلى التوجه الشامل لمعالجة مشكلة البطالة يتمثل في خمس توجهات أساسية، وذلك لمواجهة مشكلة البطالة، تلك التوجهات هي كالتالي (منصف،2011):

1- ***الحاجة إلى سياسة اقتصادية توسعية شاملة***:

وهي التحول من السياسة الانكماشية إلى سياسة توسعية أكثر جرأة وايجابية، وقد نظرت السياسات الانكماشية التقليدية إلى المواقف على أنها اختيار أو مقابلة بين التوظيف والتضخم، فقد تحيزت هذه السياسات عامة إلى ضبط التضخم لما له من آثار سلبية على النمو، حتى و أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة، ونتيجة لذلك صممت السياسات المالية والنقدية لاحتواء التضخم، وفي ظل تلك النظرة بدأت نظرة جديدة في الظهور تدعو إلى وقف هذه الاتجاهات الانكماشية وجعل العمالة والتوظيف الهدف المركزي للسياسات الاقتصادية الكلية املة، أي لا يجب أن نحارب التضخم، ولكن يجب أن نعطي الأولوية للتوظيف، حتى ولو دى ذلك إلى تحمل بعض تكاليف التضخم، هذا ووجب أن ترافق الإصلاحات الاقتصادية الكلية إصلاحات أخرى مكملة على المستوى الاقتصادي الجزئي، وتتطلب هذه الإصلاحات لعناصر الأسواق والجوانب المؤسسية التي تمكن من الأداء الجيد، وأخيرا فان قضية التنافسية الخاصة بالاقتصاد الجزائري تعتمد على نوعين من الإصلاحات هما رفع مستوى قوة العمل خلق البيئة الممكنة الخالية من البيروقراطية والتعقيد.

2- ***النهوض بإنتاجية قوة العمل***:

تمثل العمالة الكاملة سياسة اجتماعية غاية في الأهمية، وان الأداة الأساسية لتحقيق ذلك تتمثل في السياسة النقدية والمالية الفعالة، إلا انه وعلى المدى الطويل لن تكون هذه السياسات كافية، حيث يجب أن تكمل وتدعم بسياسات اقتصادية جزئية أخرى تمكن الناس ليس فقط من مجرد حصولهم على وظائف وأعمال، وإنما أعمالا جيدة ومرضية، وتنطوي هذه السياسات الجزئية على التعليم السليم والتدريب الفعال، وتحقيق درجة من مرونة سوق العمل، وتعتبر قضية بناء المهارات بصورة خاصة من بين جميع هذه المتطلبات الحد القاطع لتحديد العائد من عنصر العمل وتحقيق تنافسية مرموقة للاقتصاد بصورة عامة، وبالرغم من أن الجزائر تمتلك نظم تعليمية لا بأس بها مقارنة بالدول النامية الأخرى، إلا أن إمكانيات قوة العمل بعيدة تماما عن قدراتها الممكنة، سبب الإنتاجية المنخفضة حسب المعايير العالمية، وبسبب سوء جيه واستغلال رأس المال البشري، فالهدف الأساسي من أي إستراتيجية لمواجهة البطالة يجب أن يكون تطوير مهارات قوة العمل، ومن المقترح بالإضافة إلى إصلاح النظام التعليمي إقامة نظام تدريبي بناءا على الطلب المحدد.

3- *إصلاح القطاع العام*:

تعتبر عملية إصلاح الخدمات العمومية من أقدم العمليات التي باشرتها العديد من الدول، فقد حاولت اتخاذ إجراءات إصلاحية باءت معظمها بالفشل، نتيجة للضغوط الدائمة لتشغيل الخريجين الجدد في الحكومة والقطاع العام، حتى أنه لا زالت وفي الوقت الحاضر العديد من الحكومات تحاول تعيين الآلاف من المتخرجين، وذلك من أجل المحافظة على دور الدولة كمصدر أساسي لتشغيل الخريجين، وأقل ما يفعله هذا الاتجاه هو سوء استغلال رأس المال البشري في تقديم الخدمات العمومية، ومن هنا، يجب أن توجه إستراتيجية بعيدة المدى نحو تحويل مستمر لقوة العمل بعيدة عن القطاع العمومي، حيث أن الانتقال إلى اقتصاد عال الإنتاجية يستلزم خدمات عمومية فعالة تكون هي الذراع الضروري لحكومة حديثة، ويمكن في هذا الإطار عرض خبرة الجزائر في إعداد موظفين حكوميين إداريين، من خلال المدرسة العليا للإدارة، وذلك لإعداد نوعيات عالية الكفاءة، إذ أن الاستثمار من أهم مداخل مواجهة البطالة، وتعتبر التكلفة المالية للمعاملات من أهم الأسباب وراء تخلفه في الجزائر، فكما يقول تقرير البنك الدولي، تعتبر إفريقيا أعظم دول العالم تكلفة لتسجيل وإقامة المنشآت، مما يعظم من حجم القطاع الاقتصادي غير الرسمي، كما تشير معظم الإحصائيات عن إفريقيا، أن الرشوة هي المكون الأساسي في تكلفة إقامة المشاريع، وان انتشار الفساد مرجعه إلى عدم وضوح وشفافية القوانين المنظمة، هذا بالإضافة إلى سوء البنية التحتية من طرق وطاقة واتصال، كما يعتبر تنفيذ العقود مكلفا ويستغرق مدة طويلة للغاية.

4- *الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي قواعدا للارتقاء بالإنتاجية والتنمية*:

بقدر ما يعتبر قطاع الزراعة في الجزائر مهما بالنسبة لمواجهة مشكلة البطالة، لأنه يولد فرص عمل بطريقة أسرع وبتكلفة اقل مما يحدث في أي قطاع اقتصادي آخر، بقدر ما أن فرص العمل المولدة عن هذا القطاع تمتلك تأثيرا ايجابيا هائلا بدرجة تفوق قطاع الصناعة والسياحة، هذا بالإضافة إلى أن الزراعة توفر فرص العمل في المناطق الريفية التي لم تحضى بنصيبها العادل في التنمية، وتضيف منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر سنه 2006 انه إذا أرادت الدول أن تخفض من معدل بطالتها إلى النصف سنة 2015، فعليها أن تسرع من معدلات نموها الاقتصادية أكثر بكثير من معدلاتها التاريخية التي تبلغ 3.5%، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التحول من عمالة منخفضة الإنتاجية إلى أخرى تعتمد في إنتاجها على المعرفة، تمكنها من إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية، وللتمكن من الوصول إلى هذه القاعدة لابد من المزيد من الاستثمار في البحث العلمي وبحوث التطوير.

5- حتمية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز الصناعات الصغيرة بخصائص تجعلها أكثر ملائمة، حيث أن إنشائها لا يحتاج إلى أموال كبيرة بالمقارنة مع المنشآت المتوسطة والكبيرة، ولا تتطلب بنية أساسية عالية ولا تستلزم إلا التقنيات البسيطة والمتوسطة، تعتمد على الموارد والخامات المحلية وإعادة استخدام المخلفات، ويمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع، كما لا تحتاج إلى تدريب عال إذ أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في الصناعات الكبيرة، يمكن أن يوظف ثلاث عمال في الصناعات الصغيرة، كما تتميز بسهولة التكييف والتطوير وسرعة دوران رأس المال.

الخاتمة:

ظرا لتفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري وما لها من آثار وخيمة على المجتمع والاقتصاد الوطني، فقد سعت الحكومة الجزائرية جاهدة للقضاء عليها والرقي بقطاع التشغيل، وذلك من خلال تسطير العديد من السياسات العمومية والبرامج، إلى جانب الاستثمارات التي ساهمت في توفير مناصب الشغل وامتصاص أعداد هائلة من العاطلين عن العمل، خاصة بالنسبة للفئة الشبابية وخريجي الجامعات، بحيث أن الاهتمام بالعنصر البشري وتوفير تطلبات المعيشة له والتي من أهمها العمل، يعتبر عنصرا مهما من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض باقتصادياتنا.

ومن أهم التوصيات التي نقدمها خدمة لقطاع التشغيل الوطني ما يلي:

- من الضروري البدء في إعداد قاعدة إحصائية عن مشكل البطالة في الجزائر، يتم الأخذ فيها بعين الاعتبار كل المتغيرات الاقتصادية، فالدراسات المبنية على تقصي الماضي تساعد على اتخاذ القرار في المستقبل؛
- تواصل مستمر بين معاهد التكوين والجامعات من جهة، والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى؛
- تفعيل دور أداء الاقتصاد الوطني الذي عرف ضعفا كبيرا بسبب الهيمنة الكبيرة للقطاع العام، وتهميش القطاع الخاص، وذلك من خلال خطة عمل ترتكز على ما يلي:
  - ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
  - نامة مشاريع ذات شراكة بين القطاع العام والخاص ترتكز على التقييم المتواصل؛

- الاهتمام بقطاعي السياحة والفلاحة، من خلال توجيه فعال للموارد وتأهيل الشباب في هذا المجال لأجل خلق مناصب شغل مهمة.

هوامش الدراسة وإحالاتها:

1. أحمد قايد نور الدين، "**السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**"، *الملتقى الدولي حول*: "**إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، المسيلة (الجزائر)، 2011.
2. فرح عبد الإله، "**البطالة مفهومها، أسبابها، تأثيراتها**" صحيفة الحوار المتمدن، العدد:3053، 2010/07/04.
3. صلاح الدين وبن وارث حجيلة، " **بطالة في الاسلام وطرق علاجها**"، *الملتقى الدولي حول*: "**إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، المسيلة (الجزائر)، 2011.
4. الغريب مصطفى، البطالة "**كبر تحدي تواجهه دول الخليج منذ عقود**"، موقع قناة العربية الإخباري، صفحة الأسواق، 25 مايو 2005.
5. محمد عبد الله المغازي، **البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها دراسة مقارنة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص.21.
6. ليلى عبد الفتاح أبو الجود، "**أسباب تزايد معدلات البطالة بين خريجي الجامعة ذكورا وإناثا**"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=10119، تاريخ الإطلاع: 2013/11/19.
7. سليم عقون، "**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر)**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس (سطيف)، الجزائر، 2010/2009، ص ص.14-15.
8. زكرياء مسعودي وحميداتو صالح، "**دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة الى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**"، *الملتقى الوطني حول*: "**تراتيجيات التنظيم والمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقلة (الجزائر)، 2012.

9. عودي بلقاسم، "**إستراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل والمساهمة في محاربة البطالة**"، *الملتقى الدولي حول*: "**إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، المسيلة (الجزائر)، 2011.

10. وكالة التنمية الاجتماعية، "**برامج التنمية الاجتماعية**"، **نقلا عن الموقع الإلكتروني**: http://umc.edu.dz/vf/autre/develop07/ADS%20(D)/arabe/moukadimat.htm، تاريخ الإطلاع: 2013/11/20.

11. جمون هلال وترير علي، "**استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة**"، *الملتقى الدولي حول*: "**إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، المسيلة (الجزائر)، 2011.

12. **الوطنية لتسيير القرض، نقلا عن الموقع الإلكتروني**: http://msiladz.org/ar/?action=formunik&type=sous_menu&idformunik=160، تاريخ الإطلاع: 2013/11/20.

13. **المرسوم التنفيذي رقم (01-282)** الصادر في 24 *سبتمبر* 2001 الخاص بمنح، تنظيم وعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

14. شرفي منصف،"**رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر**"، *الملتقى الدولي حول*: "**إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**"، المسيلة (الجزائر)، 2011.